



بيان لجنة السياسة النقدية

١٦ يناير ٢٠٢٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٦ يناير ٢٠٢٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى ١٢,٢٥٪ و ١٣,٢٥٪ و ١٢,٧٥٪ على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٢,٧٥٪.

سجل المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ٧,١٪ في ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ٣,٦٪ في نوفمبر ٢٠١٩، حيث سجل التضخم الشهري معدلاً سالباً بلغ ٠,٢٪ في ديسمبر ٢٠١٩، مقابل معدلاً سالباً بلغ ٣,٤٪ في ديسمبر ٢٠١٨. وقد جاء المعدل السنوي للتضخم العام متسقاً مع توقعات البنك المركزي المصري، وهو انعكاس طبيعي للتأثير السلبي المرتفع الناتج عن فترة الأساس في أعقاب انتهاء أثر صدمات العرض المؤقتة لأسعار الخضروات الطازجة في العام الماضي. في ذات الوقت، سجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي ٢,٤٪ في ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ٢,١٪ في نوفمبر ٢٠١٩ نتيجة ارتفاع أسعار الدواجن بشكل أساسي.

وتشير البيانات المبدئية الي استقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليسجل ٥,٦٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩، بعدما سجل ٥,٦٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو أعلى معدل له منذ العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما أظهرت البيانات المتاحة حتى الربع الثاني من عام ٢٠١٩ ارتفاع مساهمة الطلب المحلي الخاص ليقود نمو النشاط الاقتصادي منذ بداية عام ٢٠١٩ متخطياً مساهمة صافي الصادرات. وجاء الارتفاع في مساهمة الطلب المحلي الخاص نتيجة التسارع في نمو الاستثمارات الخاصة، والتي سجلت أعلى معدل لها خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ منذ العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، فضلاً عن التعافي التدريجي في الاستهلاك الخاص. وفي ذات الوقت، سجل معدل البطالة ٧,٨٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩ مقارنةً بمعدل بلغ ٧,٥٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر تعافي أعداد المشتغلين للربع الثالث على التوالي.

وعلى الصعيد العالمي، استقر معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتيسير الأوضاع المالية العالمية، وكذلك انخفضت المخاطر المرتبطة بالسياسات التجارية العالمية. وفي ذات الوقت، لا تزال الأسعار العالمية للبترول عرضة للتقلبات بسبب عوامل محتملة من جانب العرض والتي تتضمن المخاطر الإقليمية.

وفي ضوء ما سبق وبعد خفض أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي بمقدار تراكمي بلغ ٣٥٠ نقطة أساس خلال الاجتماعات الثلاث السابقة، فقد قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الحالية تعد مناسبة في الوقت الحالي وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٩٪ (±) خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٠ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط. وسوف تستمر اللجنة في متابعة كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في استئناف التيسير النقدي بشرط الاستمرار في احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg